

بسم الله الرحمن الرحيم
المبحث الثالث: التعريف بصحيح مسلم

اسم الكتاب:

اشتهر هذا الكتاب بـ"صحيح مسلم" في أوساط المسلمين وقد ذكر الإمام مسلم اسمه بـ"المسند الصحيح" وقال صنف هذا "المسند الصحيح" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة^(١) ووصفه في موضع آخر بـ"المسند" فقط وقال: "ما وضعت في هذا "المسند" شيئاً إلا بحجة وما أسقطت شيئاً منه إلا بحجة"^(٢) وعرف عند المغاربة باسمين سمى القاضي عياض بـ"المسند الصحيح المختصر من السنن"^(٣)

وقال ابن خير الإشبيلي: "المسند الصحيح المختصر من السنن،

بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤)

وهذا الاسم الأخير الذي رجحه عبد الفتاح أبو غدة وعدّ تسمية الإمام مسلم له بـ"المسند الصحيح" اختصاراً له فقال: وقفتُ على نسخ مخطوطة فلم أجد اسمه العلمي عليها، ولا تعرض له شراحه الذين، وصلت إلينا كتبهم كالإمام المازري، والقاضي عياض، وابن الصلاح، والنووي، وأبي العباس القرطبي، والأبي، والسنوسي، والسندي، وسبب ذلك في ما يبدو حلول اسم الصحيح محل بقية الاسم الذي فيه بعض طول، ليدل على مضمون الكتاب، وأسسها التي أنشئ الكتاب عليها، وهو "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، كما ذكره الحافظ ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه، وقد وقفت على اسمه هذا في عدة مصادر، وأثبات، وفهارس؛ تحققت منها صحة اسمه هذا، فرأيت إيراد النصوص الدالة على ذلك بأسانيداً رغبت في نشر معرفة الاسم بتمامه لجملة فوائد في ذلك، ورجاء أن يثبت على وجه الكتاب فيما يجد من طبعاته... والعنوان المنقول عن مؤلفه بالأسانيد المتصلة، والروايات المتعددة الصحيحة^(٥).

سبب تأليفه:

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٧)

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٨)

(٣) الغنية في شيوخ القاضي عياض (ص: ٣٥)

(٤) فهرسة ابن خير ط دار الغرب (ص: ١٣٥)

(٥) تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي (ص: ٣٣)

ذكر الإمام مسلم أنه صنفه تلبية لطلب أحد السائلين من تلامذته وحثه على ذلك أمران

١- ضرورة تجريد جملة من الأحاديث الصحيحة الشاملة على مجمل أحكام الدين وسننه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وتنسيقها بأسهل وأدق أسلوب حتى يسهل على القاري فهم دينه مع تيقن صحة ما يقرأ

٢- لما كثرت انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين الناس في عصره رأى من الواجب تنبيه الناس على أكاذيب القصاص ومنكرات المتصوفة المتكئين فيها على المناكير وبيان ما صح من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تطمئن قلوبهم إليها ويشغلون عن هذه الطوائف المفسدة

قال رحمه الله: "فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت، أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن أخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر... إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك" (١)

مكان ومدة تأليفه:

ألف الإمام مسلم كتابه هذا في بلده بنيسابور قال ابن حجر رحمه الله: "ألف مسلم الصحيح في موطنه نيسابور بحضور أصوله في حياة كثير من شيوخه" (٢) وكانت مدة تأليفه خمس عشرة سنة، قال أحمد بن سلمة: "كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة" (٣)

منهجه في كتابه:

(١) صحيح مسلم (٣ / ١)
(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري ١ / ٢٣
(٣) تذكرة الحفاظ (٢ / ١٢٦)

أولاً: منهجه في ترتيب الكتاب

١: رتب الإمام مسلم صحيحه ترتيباً فقهياً دقيقاً على الكتب والأبواب، دون تكرار أو تجزئة لها كما صنع شيخه البخاري والتبويب الموجود الآن في الصحيح من صنع الإمام النووي في شرحه قال رحمه الله: "إن مسلماً رحمه الله رتب كتابه على أبواب فهو محبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك قلت وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها والله أعلم (١)" وقد فضل الشيخ سعد الحميد تبويب القرطبي على النووي وقال: "وفي نظري أن تبويب القرطبي في شرحه لصحيح مسلم، وفي تلخيصه لصحيح مسلم، فإنه لخص صحيح مسلم، فإنه لخص صحيح مسلم في كتاب جرد الأحاديث من الأسانيد وبوب عليها تبويماً جيداً بديعاً وشرح هذا التلخيص - ولو نظرنا في هذا التبويب عند القرطبي نجد أجود من تبويب النووي (٢)"

ثانياً: منهجه في إيراد الأحاديث صحة وضعفاً

ذكر ابن الصلاح رحمه الله منهج الإمام مسلم مستدلاً من كلامه ومحللاً كلام الأئمة السابقين فقال: ذكر مسلم رحمه الله أولاً أنه يقسم الأخبار ثلاثة أقسام

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون

فإذا فرغ من القسم الأول اتبعه بذكر القسم الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه فذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية اخترمته قبل إخراج القسم الثاني وذكر القاضي الحافظ عياض بن موسى من المغاربة أن ذلك مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه وأن الأمر ليس على ذلك فإنه ذكر في كتابه هذا أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولاً ثم اتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة وكذلك ما أشار إليه مسلم من أنه يذكر علل الأحاديث قد وفي به في هذا الكتاب في

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٢١)

(٢) مناهج المحدثين (ص ٤٠)

ضمن ما أتى به فيه من جمع الطرق والأسانيد والاختلاف قلت كلام مسلم محتمل لما قاله عياض ولما قاله غيره نعم روي بالصریح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات واحد الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضرباؤهما والثالث يدخل فيه من الضعفاء وهذا مخالف لما قاله الحاكم والله أعلم (١)

مميزات الكتاب:

- ١- يمتاز صحيح مسلم على الكتب الأخرى من وجوه بدأ كتابه بمقدمة نفيسة ومفيدة تكلم عن التحري والتنثبث في أخذ الحديث والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وتطرق إلى بيان بعض علوم الحديث
- ٢- أنه جرد الأحاديث الصحيحة وسردها على التوالي من غير إدخال كلام أحد أثناء إيرادها
- ٣- قال ابن الصلاح: أن كتاب مسلم أصح من غيره على معنى أنه غير ممزوج بغير الصحيح فإنه جرد الصحيح وسرده على التوالي بأصوله وشواهد على خلاف كتاب البخاري فإنه أودع تراجم أبواب كتابه كثيرا من موقوفات الصحابة ومقطوعات التابعين وغير ذلك مما ليس من جنس الصحيح (٢).
- ٤- أن صحيح مسلم أسهل تناولا بحيث يذكر الحديث كاملا بمجموع طرقه في موضع واحد مع بيان الفروق السندية والمنتية بغاية الدقة ولم يجرئها كالبخاري قال ابن الصلاح: عم يترجح كتاب مسلم بكونه أسهل متناولا من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به يورده فيه بجميع ما يريد ذكره فيه من أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الناظر النظر في وجوهه واستثمارها بخلاف البخاري فإنه يورد تلك الوجوه المختلفة في أبواب شتى متفرقة بحيث

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٩١)

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٩)

يصعب على الناظر جمع شملها واستدراك الفائدة من اختلافها
والله أعلم^(١)

٥- له عناية كبيرة بضبط ألفاظ الحديث عند وجود
الاختلاف فيها وبيان فروق الأداء في الإسناد
قال ابن الصلاح: "ومنها اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث
عند اختلاف الرواة فيها فمن ذلك ان الحديث إذا كان
عنده عن غير واحد وألفاظهم فيه مختلفة مع اتفاقهم في
المعنى قال فيه أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو
قالا أخبرنا فلان^(٢).

عدد أحاديثه:

قال ابن الصلاح: رويانا عن أبي قريش الحافظ رحمه الله وإيانا قال
كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة
فتذاكرا فلما أن قام قلت له هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح فقال
أبو زرعة فلمن ترك الباقي " أراد والله أعلم إن كتابه هذا أربعة آلاف حديث
أصول دون المكررات"^(٣) ووافقه النووي والسيوطي^(٤)
وقال العراقي: وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه، قال:
وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث.
وقال الميانجي: ثمانية آلاف، فالله أعلم.
قال ابن حجر: وعندي في هذا نظر^(٥).
وقد قام الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بعد أحاديث صحيح مسلم وقال
"وهو عمل ما سبقني إليه أحد من جميع المشتغلين بهذا الصحيح إذ كان جلُّ
جهدهم أن يطلقوا عددا ما ورقما تخميناً وارتجالاً لا يرتكز على أساس
سليم، فجئت أنا بهذا الحصر كي أضع حدا حاسما فاصلا لهذا الاضطراب
والبلبلة والله الحمد" فبلغ عدد أحاديثه (٣٠٣٣) حديثا بدون تكرار

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه (١٠١).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٠١)

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١ / ١١١)

(٥) المصدر نفسه

ثناء العلماء عليه

أثنى العلماء على كتابه قديماً وحديثاً وأصبح من أوثق وأصح مصادر السنة بعد كتاب شيخه البخاري رحمهما الله قال مكّي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال سمعت مسلم بن الحجاج رضي الله عنه يقول لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند يعني صحيحه^(١) وقال ابن مَنَدَه: سمعت الحافظ أباً عليّ النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مُسَلِّم^(٢).

قال أبو المعالي الجويني بنيسابور يقول: "لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتها"^(٣)

المعلقات في صحيح مسلم

لم يذكر الإمام مسلم أحاديث معلقة إلا القليل تكلم عنها الأئمة واختلفوا في عددها قال أبو علي الغساني: "أن مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً" وتابعه المازري والعراقي وتعقبه ابن الصلاح في حديثين فقال: عن أحدهما أن مسلم رواه مرة موصولاً ثم ذكر في موضع آخر معلقاً ويسقط هذا من المعلقات وثانيهما قال فيه: كون الجلودي رواه عن مسلم موصولاً وروايته هي المعتمدة المشهورة فهي إذن اثنا عشر لا أربعة عشر^(٤) وقد تطرق إليها الأئمة وذكروا الطرق المتصلة لهذه الأحاديث وأنها كلها صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) وذكر الدكتور سبب ذكرها في الصحيح ومنهجها فيها

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥)

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص: ٦٨)

(٣) المصدر نفسه (ص: ٨٦)

(٤) صيانة صحيح مسلم (ص: ٨١)

(٥) قام بخدمة الكتاب من هذا الجانب الرشيد العطار النابلسي في غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة" وعلي حسن الحلبي في "تغليق التعليق على صحيح مسلم" والدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه في "الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، وأثره في الحديث"

قال:

١- إن هذه المعلقات اثنا عشر حديثا بطرح الثاني من العد لأن مسلما رواه متصلا في صحيحه برواية الجلودي عنه وهي المعتمدة المتداولة والمطبوعة بين أيدينا

٢- أورد مسلم هذه المعلقات جازما بنسبتها إلى من علقها عنهم.

٣- إن هذه المعلقات إنما أوردتها مسلم في المتابعات والشواهد لا في الأصول قال العراقي: كأنه أراد ذكر من تابع راويه الذي أسنده من طريقه عليه

٤- إنما أورد هذه المعلقات بعدما تبين اتصالها إما من طريقه أو من طريق غيره.

إن تعليق مسلم لهذه المعلقات كان عن شيخ له أو عن شيخ شيخه ولم يتجاوز به ذلك (١)

ما انتقد في صحيح مسلم

بما أن الإمام مسلم اشترط بالصحة والتزمها في تأليفه ولكن انتقد في إيراد بعض الأحاديث في صحيحه من طرق تكلم في بعض رواياتها قال الشيخ عبد الرحمن السديس فأقول: أكثر ما انتقد على الصحيح في باب الصناعة، من غير أن يؤثر على صحة المتن المنتقدة ، وبعضها كان الصواب معه ، وبعضها لم يسقه مساق الاحتجاج .. وأقلها ما كان بخلاف ذلك (٢)

وأجاب عنها ابن الصلاح رحمه الله في صيانة صحيح مسلم وقال: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل وهذا تقديم للتعديل على الجرح لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به وقد جليت في كتاب معرفة علوم الحديث حمل الخطيب أبي بكر الحافظ على ذلك احتجاج صاحبى الصحيحين وأبي داود وغيرهم بجماعة

(١) الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص ٢٨٦)

(٢) انظر: التعريف بالإمام مسلم وصحيحه

علم الطعن فيهم من غيرهم ويحتمل أيضا أن يكون ذلك فيما بين الجارح فيه السبب واستبان مسلم بطلانه والله أعلم.

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة قدمه وبالمتابعة والاستشهاد اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمري والنعمان ابن راشد أخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين والله أعلم

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قاذح فيما رواه من قبل في زمان سدادة واستقامته كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخراً ولم يمنع ذلك من الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك... سمعت إبراهيم بن أبي طالب يقول قلت لمسلم بن الحجاج قد أكثرت الرواية في كتابك الصحيح عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي وحاله قد ظهر فقال إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر والله أعلم

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك وهذا العذر قد رويناه عنه بتصيصاً وهو على خلاف حاله فيما رواه أولاً عن الثقات ثم اتبعه بالمتابعة عن من هو دونهم وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته^(١)

وذكر الشيخ عبد الرحمن السديس الكتب الأخرى التي تكلمت عن هذا الموضوع بالتفصيل والبسط وقال: ومن أراد التفصيل فليراجع: كتاب علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم للعلامة ابن عمار الشهيد ت ٣١٧ هـ ، وهو مطبوع بتحقيق علي حسن عبد الحميد ، وملحق بصحيح مسلم في طبعة بيت الأفكار الدولية بعناية أبي صهيب الكرمي. وكتاب التتبع للإمام الدارقطني ، وهو مطبوع مع الإلزامات بتحقيق الشيخ مقبل الوداعي .

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٩٦-٩٨)

وكتاب الأجوبة عمّا أشكل الدارقطني على صحيح مسلم للحافظ أبي مسعود الدمشقي، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ إبراهيم الكليب.
وكتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل للجواني، حقق في رسائل ماجستير في جامعتي الإمام، والملك سعود، وطبع بتحقيق: محمد عزيز شمس، و علي العمران، في دار عالم الفوائد.
وينظر: كتب شروح صحيح مسلم - خصوصا النووي -، فقد تعرض الشراح لبعض ذلك، وأجابوا عن الاعتراضات.
وفي كتاب الشيخ حمزة المليباري "عبرية مسلم" نفائس عن منهجه في الترتيب، والتعليل؛ تفيد في سبب ذكره لذلك.
وينظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٧/١٨ و٧٣، والله أعلم.